منهج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
في ردّ الحديث عند مخالفته للأصول الشرعية

د. شمس الدين يابي[1]
shumsudin@usim.edu.my

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ الله ﷻ تكفّل بحفظ مصدرَي التشريع في هذا الدين: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، حتى يبقى هذا الدين غضاً طرياً للأجيال المتعاقبة، سليماً من التحريف والتبديل الذي حصل في الأديان السابقة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا الحفظ يشمل القرآن والسنة، وقد قيّض الله تعالى لحماية سنة نبيه ﷺ أئمة حفاظاً بذلوا الغالي والرخيص في الحفاظ على السنة النبوية من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

لذلك قعّد أئمة الحديث قواعد لحفظ حديث رسول الله ﷺ، ووضعوا له ضوابط ومعايير متقنة محكمة، ومن هذه القواعد: قواعد الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، والذي يعتبر أوعر مسالك العلوم الحديثية لخطورته ودقة مباحثه، ومن هنا فلم يقدم فيه إلا أفراد قليلون من أهل الشأن؛ وفي هذا العصر لم يبرز إلا ندرة العلماء، وعلى رأسهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، فأحيا ما أوشك على الإنقراض فلم يجاريه فيه أحد.

ويتناول هذا البحث على إبراز اهتمام هذا العَلَم رحمه الله، في منهجه في ردّ الحديث عند مخالفته للأصول والقواعد الشرعية المقررة، والوقوف على بعض هذه النماذج، وذلك من خلال استقراء أشهر كتبه فيما ألّف في بيان الحديث الضعيف من الصحيح؛ وهو "السلسلة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة"، وتصنيفها في مباحث مستقلة؛ وذلك من أجل

[1] الأستاذ المساعد بكلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

الإسهام في بيان جهود علماء الحديث المعاصرين في هذا المجال. والله أسأل التوفيق والسداد على بلوغ الصواب والمراد.

ويشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المبحث التمهيدي: المطلب الأول: نقد الحديث تعريفه وأهميته. المطلب الثاني: عناية المحدثين بنقد المتون.

المبحث الأول: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وكتابه "السلسلة الضعيفة". المطلب الأول: حياة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المطلب الثاني: لمحة في التعريف بكتاب "السلسلة الضعيفة".

المبحث الثاني: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسلة الضعيفة. المطلب الأول: التعريف بالأصول الشرعية. المطلب الثاني: الأصول الشرعية مقياس في نقد المتون الحديثية عند المحدثين. المطلب الثالث: نماذج من الأحاديث التي حكم الشيخ الألباني بتضعيفها بسبب مخالفتها للأصول الشرعية. الخاتمة وفيها نتائج البحث. ثم مصادر البحث ومراجعه.

المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: نقد الحديث تعريفه وأهميته.

النّقد لغة: تمييزُ الدراهم، وإخراجُ الزيّفِ منها[١]، ومنه قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانيـــر تنقاد الصياريف[٢]

والنّقد: فنّ تمييز جيّد الكلام من رديئه، وصحيحه من سقيمه[٣]

وبناء على المعنى اللغوي يمكن أن يقال: النقد عند المحدثين هو:هو علم يبحث عن تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفنّ[٤].

---

[١] لسان العرب لابن منظور، ٤٥١٧/٦.

[٢] تاج العروس للزبيدي، ٩/ ٢٣٠.

[٣] المعجم الوسيط، ص٩٤٤.

[٤] منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٥.

وتتجلى أهمية هذا الفنّ بأنه السبيل في معرفة الحديث الصحيح من السقيم، للعمل بما صحّ وثبت من حديث رسول الله ﷺ وطرح ما سواه، وذلك عن طريق معرفة حملة الآثار ورواة الأحاديث، وقد قيّض الله تعالى لحماية الحديث والدفاع عنه أئمة حفاظا جهابذة يقومون بهذه المهمة العظيمة.

قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): "فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصّهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان"[١].

وقيل لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة"[٢].

وناقد الحديث كالصيرفي الماهر الحاذق الذي يفرّق بين الغثّ والسمين، وهو عمل شاقّ يحتاج إلى خبرة وممارسة عملية، ومطالعة ومنادمة المصنفات الحديثية.

قال عبد الرحمن ابن مهدي (ت١٩٨هـ)[٣]: "معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: وصدق! لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب"[٤].

وروى الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) كذلك بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه تكلم على حديث، فقام إليه خراساني، فقال له: من أين قلت؟ قال:"إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج، تقدر أن تقول له من أين قلت؟"[٥].

وهو ليس ادعاء للغيب، بل علم رزقه الله تعالى علماء الحديث ونقاده.

قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرف ونقد الدَّنانير والدَّراهم، فإنه لا يعرف جودة الدِّينار والدِّراهم بلون ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنَّما يعرفه النَّاقد عند المعاينة، فيعرف البَهْرَجَ الزَّائِفَ والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"[٦].

---

[١] مقدمة كتاب الجرح والتعديل، ١/ ٢.

[٢] المصدر السابق، ١/ ٣.

[٣] هو الحافظ عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد البصري، توفي سنة ١٩٨هـ. طبقات الحفاظ للذهبي، رقم ٣١٣.

[٤] كتاب العلل لابن أبي حاتم، ١/ ٣٨٨.

[٥] المحدث الفاصل، ص ٣١٦.

[٦] "الجامع في آداب الراوي والسامع" لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ٢/ ٣٨٢.

ونستدل أيضا على هذا بقصة – على طولها – على أهمية هذا العلم وصعوبته؛ ذكرها عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه عليّ فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت؛ وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الكذب؟ قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، و لم تقله إلا بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم. قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال أبو زرعة: هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا؟ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟

فقلت: فقد ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم، وعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: بأن دينارا نبهرجا[1] يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد.

فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرا حين يبهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي يبهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

[1] النبهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء، لسان العرب (٢/٢١٧).

قلتُ له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت، هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا، قال: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه" [١].

فقال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) رحمه الله: "تُعرفُ جودةُ الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّف عنه في الحُمرة والصفاء؛ عُلِم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه في الماء والصلابة عُلِم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته" [٢].

فهنا نراه يقرّر معايير صحة الحديث عند علماء الجرح والتعديل؛ ويجعل نقد الحديث من ناحية المتن ركيزة أساسية في الحكم على الحديث.

المطلب الثاني: عناية المحدثين بنقد المتون:

لقد أولى المحدّثون والأئمة المتقدمون بنقد المتن قديماً، وليس صحيحا ما يقوله المستشرقون ومن نحا نحوهم من أهل الإسلام من أنّ المحدثين لم يعتنوا بالمتن البتة بل ركّزوا على الإسناد فحسب في أحكامهم على الأحاديث؛ وليعلموا أنّ نقد المتون قد شاع في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وأنهم هم الذين وضعوا اللبنات الأولى لمنهج نقد المتون، إذ كانت الحاجة في أول الأمر تدعو إلى نقد المتن دون السند؛ فكانت لهم مقاييس معينة في جانب النظر في المتن، بينما لم يتعرضوا لنقد السند لقربهم من المصدر – رسول الله ﷺ – فلم يكن بينهم وبينه إسناد وكانوا جميعاً عدولاً.

واشتهر منهم جماعة على رأسهم الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، التي كانت تمتاز بالذكاء والفهم، والحرص على تفهم معاني الحديث، ومقابلة السنة بالقرآن، وكانت بحق رائدة في مجال توثيق السنة، فقد أرست قواعد ذات أهمية في هذا الشأن؛ ولذلك

[١] تقدمة كتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ص ٣٤٩- ٣٥١.

[٢] المصدر السابق.

جاءت روايتها للسنة المطهرة متميزة، لإتيانها على السماع والقرب من رسول الله ﷺ، ونشأتها وترعرعها في بيت النبوة، وتحت توجيهه ﷺ[١].

فكانت تسأل رسولَ الله ﷺ مباشرة وهي بين يديه إن صعب عليها الفهم، وممارستها لهذا بين يديه ﷺ، وتلقيها التوجيه والتصحيح منه، يعطيها القوة العلمية، والملكة الفكرية في نقدها للأحاديث.

كما جاء في صحيح البخاري أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ليس أحد يحاسب إلا هلك"، فاستشكلت ذلك، وقالت: يا رسول الله، جعلني الله فداءك، أليس يقول الله ﷻ "فأما من أوتي كتابه بيمينه، فسوف يحاسب حسابا يسيرا"[٢]؟ فقال: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[٣].

كما كانت تستدرك كثيرا على روايات الصحابة رضوان الله عليهم، وقد ألّف الإمام بدر الدين الزركشي[٤] كتاباً خاصاً في ذلك سَمّاه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، فيكاد يكون كله في المتن وليس في السند.

ومن أمثلة ذلك إنكارها على عمر ﷺ لروايته حديث: "إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"[٥].

وقالت: رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله ﷺ أن الله ليعذّب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن "ألا تزر وازرة وزر أخرى"[٦].

وبينت سبب ورود الحديث، وهو مرور رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها، فعند ذلك قال: "إنهم ليبكون عليها وأنها لتعذب في قبرها"[٧].

---

[١] انظر: "السيدة عائشة وتوثيقها للسنة" جيهان رفعت فوزي، ص ٣-٤.

[٢] الإنشقاق: ٧-٨.

[٣] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، ٧/ ١٩٨.

[٤] محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، توفي سنة ٧٩٤هـ.

[٥] البخاري، كتاب الجنائز، ١/ ١٨٠، رقم ١٢٨٦- ١٢٨٩، باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، وصحيح مسلم، ٢/ ٦٨ رقم ٩٣٢.

[٦] النجم: ٣٨.

[٧] البخاري ٣/ ٤٠١-٤٠٣، وصحيح مسلم ٦/ ٢٣٢.

وهي لم تتهم عمر ﷺ، بل اعتذرت له، وقالت حين بلغها قوله: إنكم لتحدثونني عن غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطيء"[١].

وهذا الموضوع فيه خلاف بين أهل العلم، ولا يعنينا أن نبحث مدى صحّة نقدها وكيف أجيب على اعتراضها، وإنما يعنينا هنا التأكيد على أنّ الصحابة كان لهم إسهام في نقد الرواية الحديثية[٢].

قال الدكتور مسفر الدميني عن اهتمام المحدثين بالإسناد وأنه ليس إلا لمصلحة المتن: "أن اعتناء المحدثين بالإسناد ليس لذاته بل لمصلحة المتن، فمتى كان رواة الحديث من الثقات الأثبات، كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر، وهذا أمر طبيعي في البشر أن يقع الخبر – الذي ينقله الصادق – من أنفسهم موقعا حسنا، وما ينقله الكاذب والمستهتر موقع الشك والريبة، وعلى هذا فاعتناء المحدثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول"[٣].

فنجد أنّ المحدثين أوْلوا نقد متون الأحاديث عناية خاصة في دراستهم وحكمهم على الأحاديث النبوية، وفيما يلي عرضا لبعض جوانب هذا الاهتمام:

١- في الصناعة الحديثية هناك قاعدة: ليس كل ما صحّ سنده صحّ متنه، وبالعكس أيضا؛ فإنه لاترابط بين ضعف السند وضعف المتن؛ فقد يصحّ السند أو يحسّن لاستجماع الشروط المتعارف عليها عند المحدثين؛ ولا يصحّ المتن لشذوذ أو علة، وقد يضعف السند ويصحّ المتن لوروده من طريق آخر.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصحّ لكونه شاذاً أو معللاً"[٤].

قال العراقي (ت٨٠٦هـ) في ألفيته:

والحكم للإسناد بالصحة أو بالحسن دون الحكم للمتن رأوا[٥]

---

[١] انظر صحيح مسلم: ٦/ ٢٣٤، وصحيح البخاري ٨/ ٣٣٠٥. الإجابة للزركشي ص ٦٠-٦١.

[٢] انظر: "دراسات في منهج النقد عند المحدثين" الدكتور محمد علي العمري، ص ٢٨.

[٣] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٢٤٥-٢٤٦.

[٤] مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ص٣٨.

[٥] "ألفية العراقي" عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص ١٠٠.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) في شرح البيت:"إذ قد يصح السّند أو يحسّن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة"[١].

فمن دقّة المحدثين أنهم قد يحكمون على الحديث بأنه "صحيح الإسناد"، وقد يقولون "صحيح"، وبينهما فرق كبير، فالأول دون الثاني؛ لأن الأول يشمل صحة السند فقط دون المتن، والثاني يشمل السند والمتن معاً[٢].

٢- مراعاة الأئمة المحدثين في الحكم بتوثيق الرواة بالنظر في أحاديثهم؛ بحيث أنّ الحكم على الراوي بالثقة أو عدمه ليس عملاً ثانوياً شكلياً بل له ارتباط وثيق بالمتن.

وذلك أن الحكم على الراوي بإتقانه وضبطه لا يكون بمجرد ثبوت عدالته وصدقه؛ بل لابدّ من اختبار ومقارنة مروياته بعرضها على روايات الثقات الأثبات الضابطين ممن يشاركونه في الرواية عن شيخ واحد؛ فإن وجدوا رواياته موافقة لرواياتهم ولو من حيث المعنى أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً؛ وإن كثرت مخالفته لهم عرفنا اختلال ضبطه واضطراب حديثه.

٣- اشترط المحدثون في تعريفهم للحديث الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، والشّاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أولى منه أو أكثر عددا، وسبب هو اختلال ضبط الراوي الثقة في تلك الرواية وخطؤه فيها، بدليل مخالفة من هو أوثق منه له.

والعلة هي سبب خفي قادح في صحة الحديث، ولا تعرف المخالفة إلا بمقارنة المتون، إذْ بذلك يتبين صحّة الرواية أو حسنها أو ضعفها، وسبب الضعف: من شذوذ أو نكارة، أو إعلال، أو إدراج، أو قلب، أو اضطراب، أو تصحيف أو غير ذلك، وكل هذه الأنواع قد يتصف بها المتن، وبيّنوا أيضا أنّ العلة والشذوذ تقدحان في المتن كما تقدحان في السند، وهذا دليل واضح على اهتمامهم بالسند والمتن على السواء.

فالمحدثون كي يقفوا على ثبوت الرواية من عدمه، لابدّ أن ينقدوا السند والمتن جميعاً، النّقد الكافي الذي تتبين به صحّة السند، وصحّة المتن، أو عدمه، ومن يتتبع

---

[١] "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ١٦١/١.

[٢] "منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج النقدي الغربي" الدكتور أكرم العمري، ص ٤٧.

منهجهم يستطعْ أن يقول: لا يغلِّبون اختبار السند على اختبار المتن، والسبب في هذا أنهم اشترطوا شروطهم لصحة السند وشروطهم لصحة المتن، ومتى ما تخلّف واحد أو أكثر من شروط الصحة انعدمتْ صحة الرواية، سواء أكان ذلك الشرط متعلِّقاً بالسند أم بالمتن.

٤- إنّ جهابذة نقّاد السند هم أيضا جهابذة نقّاد المتن في آن واحد، ومثال على هذا الإمام مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) في كتابه "التمييز" حيث ساق أمثلة تطبيقية للأحاديث المنقولة على الوهم والغلط في متونها دون أسانيدها، وبيّن وجه الوهم بذكر ما اشتهر من الأحاديث المخالفة لها في المتن[١].

٥- في كتب مصطلح الحديث باب مختلف الحديث؛ ذكر علماء الحديث أنه عندما يكون هناك نصّان ظاهرهما التعارض؛ فالعمل عندهم هو إزالة هذا التعارض الظاهر بسلوك طرق معينة كالجمع بين العام والخاص والمطلق والمقيد، أو القول بأن أحدهما ناسخ والأخر منسوخ إذا عُرف المتقدم والمتأخر، أو الترجيح.

٦- وهناك قواعد ومقاييس وضعها المحدّثون ينقدون من خلالها متن الحديث دون النّظر إلى سنده. فذكروا علامات في المتن المروي تدل على كونه موضوعا، مثل مخالفة الحديث للآية القرآنية أو السنة النبوية أو الحال والواقع أو سماجة الحديث وركاكة اللفظ وغيرها.

ووردت أقوال للسلف- رحمهم الله - في معرفتهم الحديث دون النّظر إلى السند:

قال ابن الصلاح: "وإنما يعرفون كون الحديث موضوعا؛ بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة، يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها"[٢].

قال التابعي الربيع بن خثيم (ت٦٣هـ): إنّ من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، وإنّ من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل"[٣].

---

[١] التمييز للإمام مسلم، ص ١٨٠ وما بعدها.

[٢] مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٩.

[٣] المحدث الفاصل، ص ٣١٦.

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ): "وأهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك – أي بالوضع – باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية، وملكة قوية؛ يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز"[١].

فعلماء الحديث لهم مهارة فائقة في التمييز بين الحديث الصحيح والموضوع بمجرد نظرهم إلى المتن من غير دراسة للسند؛ وكل ذلك لملازمتهم للحديث وأنها تجري فيهم مجرى الدّم في العروق، ومعرفتهم بأحوال النبي ﷺ.

وقد سئل الإمام ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ): هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر إلى سنده؟

فأجاب قائلاً: "فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول ﷺ، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر به، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لايجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبوع مع متبوعه، فإن للأخصّ به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم والتمييز بين ما يصحّ أن ينسب إليه، وما لا يصح؛ ما ليس لمن لا يكون كذلك"[٢].

ثم ذكر – رحمه الله – قواعد وأموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً[٣]، منها:

١) اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، كقوله في الحديث المكذوب "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرا له سبعون ألف لسان".

---

[١] "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، ص٢٣١، ٢٣٢.

[٢] "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" ابن القيم الجوزية، ص٢٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٦، وما بعدها.

٢) تكذيب الحسّ له، كحديث "الباذنجان لما أكل له".

٣) سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، كحديث "لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ما أكله جائع إلا أشبعه".

٤) مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حقّ أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء. كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنّ كل من يسمّى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أنّ النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

٥) أن يدّعى على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه و لم ينقلوه. كما يزعم أكذب الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فأسمعوا له وأطيعوا"، ثم اتفق الكلّ على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته فلعنة الله على الكاذبين.

٦) أن يكون الحديث باطلا في نفسه. كحديث "إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضي أنزله بالعربية".

٧) أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى. كحديث "ثلاثة تزيد في البصر النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن".

٨) أن يكون الحديث بوصف الأطباء أشبه وأليق. كحديث "الهريسة تشد الظهر".

٩) مخالفة الحديث صريح القرآن. كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة.

١٠) ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، كحديث "أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر".

وغيرها الكثير، ومنها نعلم يقينا أن المحدثين لم يقتصروا في دراستهم وحكمهم على الأحاديث على نقد السند فقط، بل كان نقدهم على السند والمتن سواء.

المبحث الأول: الشيخ ناصر الدين الألباني، وكتابه السلسلة الضعيفة:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن حياة الشيخ ناصر الدين الألباني:

أولا: اسمه وكنيته ونسبه.

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح بن آدم نجاتي الألباني.

ثانيا: ولادته ونشأته.

وُلد الشيخ الألباني عام ١٣٣٢هـ (الموافق ١٩١٤م) في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا[1] في أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعاً تتوافد عليه الناس يعلمهم و يرشدهم.

هاجر بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها وعمره تسع سنين، بعد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

ثالثا: دراسته وشيوخه.

أتمّ العلامة الألباني دراسته الإبتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق.

ونظراً لسوء رأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، فقد قرر عدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجاً علمياً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، والتجويد، و الصرف، وفقه المذهب الحنفي، وقد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

كما درس على الشيخ سعيد البرهاني "مراقي الفلاح" في الفقه الحنفي وبعض كتب اللغة والبلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس وندوات العلامه بهجة البيطار، وأخذ إجازة في الحديث من الشيخ راغب الطباخ – علامة حلب في زمانه –.

رابعا: توجهه إلى علم الحديث و اهتمامه به.

توجه الألباني نحو علم الحديث و علومه، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث "مجلة المنار" التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ) رحمه الله.

وكان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب "المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي مع التعليق عليه.

---

[1] دولة تقع في جنوب شرق أوروبا.

كان ذلك العمل فاتحة خير كبير على الشيخ الألباني حيث أصبح الاهتمام بالحديث وعلومه شغله الشاغل، فأصبح معروفاً بذلك في الأوساط العلمية بدمشق، فكان يصرف أكثر أوقاته في المكوث في المكتبة الظاهرية حتى إن إدارتها خصصت غرفة خاصة له ليقوم فيها بأبحاثه العلمية المفيدة، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء.

خامسا: مؤلفاته.

للشيخ مؤلفات عظيمة وتحقيقات قيمة، وقد أربت كتبه فوق المئتين ما بين تأليف وتحقيق وتخريج ومراجعة وتعليق، وترجم كثير منها إلى لغات مختلفة، وطبع أكثرها طبعات متعددة، ومن أبرزها:

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.
٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة و شئ من فقهها و فوائدها.
٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة.
٤- صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.
٥- صحيحُ "الجامع الصغير وزياداته" للسيوطي.
٦- ضعيفُ "الجامع الصغير وزياداته" للسيوطي.
٧- حجّة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه.
٨- جلباب المرأة المسلمة.
٩- تمام المنة في التعليق على "فقه السنة" لسيد سابق.
١٠- التوسل أنواعه وأحكامه.
١١- الثمر المستطاب في فقه الكتاب والسنة.
١٢- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.
١٣- أحكام الجنائز.
١٤- آداب الزفاف في السنة المطهرة.
١٥- التعليقات الرضية على "الروضة الندية" لصديق حسن خان.
١٦- نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.
١٧- الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة المسجد الجامعة.
١٨- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.
١٩- ظلال الجنة في تخريج السنة) لابن أبي عاصم.
٢٠- غاية المرام في تخريج أحاديث "الحلال والحرام" للقرضاوي، وغيرها الكثير.

سادسا: أعماله وإنجازاته.

لقد كان للشيخ جهود علمية، وخدمات عديدة؛ منها:

١) اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥م.

٢) اختير عضواً في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر و سوريا، للإشراف على نشر كتب السنة و تحقيقها.

٣) طلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس "الهند" أن يتولّى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل و الأولاد بسبب الحرب بين الهند و باكستان آنذاك.

٤) طلب إليه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ عام ١٣٨٨هـ، أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة (أم القرى حالياً)، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك.

٥) انتدب لتدريس مادة الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وبقي فيها ثلاث سنوات من عام ١٣٨١هـ وحتى نهاية عام ١٣٨٣هـ. وقد اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥هـ إلى ١٣٩٨هـ.

٦) حاز على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، و موضوعها "الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً و تخريجاً و دراسة".

سابعا: وفاته.

توفي – رحمه الله – في مدينة عمّان عاصمة الأردن قبيل مغرب يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ (الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م)، عن عمر يقارب ٨٨ سنة، و دفن لحداً بعد صلاة العشاء.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "السلسلة الضعيفة":

أولا: اسم الكتاب وموضوعه.

سمّاه مؤلفه باسم "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة".

والعنوان ينبيء عن موضوعه من أنّه كتاب خاص في جمع وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبيان آثارها ونتائجها السيئة في الأمة الإسلامية.

ثانيا: أصل الكتاب.

هي عبارة عن سلسلة مقالات متتابعة، كانت تُنشَر في مجلّة "التمدُّن الإسلامي" في دمشق الشام، حيث لاقت نجاحاً كبيراً وتشجيعاً، وإقبالاً شديداً، يقول الشيخ الألباني في مقدّمته: "وقد تبيَّن لكثيرٍ من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع، أهمية تلك المقالات وفائدتها

الكبرى للناس... لهذا رأيتُ أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النّشر، ولا أدلّ على ذلك من إقبال الكثيرين منهم ومن غيرهم من الطلاب على الاشتراك في مجلة التمدّن الإسلامي".

وقد دفعَ ذلك الشيخ إلى نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد ليعمّ النّفع بها، فرأى طباعتها في أجزاء متسلسلة، يحوي كلّ جزء مائة حديث، وكلّما تمّ مائة أخرى في المجلّة طبعها في جزء آخر، وجعل كل خمسة أجزاء في مجلّد واحد.

ثالثا: أهميته.

فهذا الكتاب تظهر أهميته من خلال موضوعه المتخصّص في بابه في الذبّ عن سنة المصطفى ﷺ من تمييز الحديث الضعيف عن غيره، وما تضمنه من نفائس البحوث والفوائد المتناثرة في ثناياه قد لا تجده في كتاب غيره، وكذا ما استفاده أهل العلم المعاصرين بالنقل عنه مما يدل على أهميته ونفاسته في موضوعه.

رابعا: تقييم الكتاب.

من الإيجابيات:

١) يعدّ من أوسع المصنفات المعاصرة التي كتبت في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٢) وجود وجود الفهارس العلمية في نهاية كل مجلد، مما يسهل على طالب العلم الوقوف على مراده وبغيته بصورة سهلة ميسرة؛ مثل فهارس الموضوعات والأبحاث، فهارس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف الهجائية، فهارس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع، فهارس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية والأبواب مرتبة على الحروف، فهارس الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف، فهارس الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف، فهارس الرواة المترجم لهم.

٣) تضمين الكتاب أبحاثاً علمية كثيرة سواء الفقهية منها أو الحديثية، فمن المسائل الفقهية؛ مثل مسألة القراءة خلف الإمام[١]، ولمس المرأة هل ينقض الوضوء أم لا[٢]، سنة الجمعة القبلية[٣]، الأخذ من اللحية[٤].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٤٢، ٢/ ٤٢٠.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٤٢٨.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٤٥، ٣/ ٨٢.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ٣٧٥.

ومن المسائل الحديثية؛ توثيق ابن حبان للمجهولين[١]، حكم العمل بالحديث الضعيف[٢]، متى يقدم الجرح على التعديل[٣]، قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق هل هو على إطلاقه؟[٤] وغيرها الكثير.

وكذلك في الردّ على الأشخاص أو العلماء الذين اختلفوا معه في بعض المسائل، أو الفرق المخالفة في السنة. مثل ردّه على الشيخ عبد الله الغماري[٥]، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي[٦]، والشيخ أحمد شاكر[٧]، والشيخ حماد الأنصاري[٨]، والشيخ محمد نسيب الرفاعي[٩] وعلى الكليني الشيعي[١٠] وغيرهم. أو ردّه على الفرق المخالفة مثل الشيعة[١١]، والصوفية[١٢]، والقاديانية[١٣] وغيرها.

٤) رجوع الشيخ – رحمه الله – في تخريجه للأحاديث إلى مصادر كثيرة عزيزة مخطوطة.

من السلبيات:

١- عدم ورود الأحاديث مرتبة على أبواب معينة، بل جاءت حسبما اتفق، ولعل عذر الشيخ في ذلك أنّ الكتاب كان بمثابة مقالات تنشر في مجلة تباعا ثم جمعت في كتاب واحد.

٢- ردوده الشّديدة على بعض أهل العلم في مسائل علمية مختلفة فيها[١٤].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٣٢٨.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٢٢ وما بعدها.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٧/ ١٤.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ١٣٣.

[٥] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٨، ٦/ ٤٩.

[٦] "السلسلة الضعيفة" ٧/ ٧٦، ٧/ ٤٣٥.

[٧] "السلسلة الضعيفة" ٤/ ٢٣٢، ٥/ ١٦.

[٨] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٣١٩.

[٩] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ٩٤.

[١٠] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ١٩٧.

[١١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٥٢٥.

[١٢] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٦٧، ٣/ ٦٤٠.

[١٣] "السلسلة الضعيفة" ١/ ١٧٥، ٢/ ٧٢، ٦/ ٥٢.

[١٤] انظر جواب الشيخ – رحمه الله – على هذه النقطة في السلسلة الضعيفة ١/ ٢٧ وما بعدها.

خامسا: منهج مؤلفه فيه.

أمّا عن منهج الشيخ الألباني في هذه السلسلة؛ فيتمثّل في الآتي:

١) يبدأ الشيخ بذكر متن الحديث المحكوم عليه.

٢) ثم يعقبه بحكمه عليه.

٣) ثم يذكر مَن خرّجه وقد يسوق إسناده إن أراد التعليق عليه.

٤) ويذكر حكم الأئمة عليه إن كان كقوله: قال النسائي: هذا حديث باطل مُنكر.

٥) وقد ينقل من بعض الكتب المخطوطة العزيزة، وهذامن أهم ما يميّز عمل الشيخ وجهده الكبير في التتبّع والتقصّي.

٦) ثمّ يذكر الرّاوي المتّهم، أو الرّواة المتّهمين، ويستعرض أقوال الأئمة فيهم، ويحاول الاستقصاء في ذلك، والخروج بحكم واضح على الرّواة من خلال جمع كلام الأئمة فيه، ومناقشته.

٧) ثم يذكر طرق الحديث الأخرى، ويبيّن حاله، وينقدها إن كانت تصلح كمتابعات وشواهد أم لا. وهنا يتبيّن علم الشيخ واطلاعه، وقدرته على النّقد، والإعلال، وإحاطته بهذا العلم ودقائقه، وتفوّقه فيه. والكتاب بكامله شاهدٌ على ذلك.

٨) يعقّب على الآثار السيّئة المترتبة عليه، ويُحذّر منها، سواء كانت في باب الاعتقاد، أو العمل، كقوله: "هذا و إن من الآثار السيئة التي تركتها هذه الأحاديث الضعيفة في التوسل أنها صرفت كثيرا من الأمة عن التوسُّل المشروع إلى التوسُّل المبتدَع".

وكذلك عن كلامه على الصلاة بالعمامة وأنها تعدل بعشرة لآلاف حسنة، قال: "ومن آثار هذه الأحاديث السيئة، وتوجيهاتها الخاطئة، أننا نرى بعض الناس حين يريد الدخول في الصلاة يكوّر على رأسه أو طربوشه منديلا، لكي يحصل بزعمه على هذا الأجر المذكور، مع أنه لم يأت عملا يطهرى به نفسه ويزكيها!"[١].

٩) يورد بعض الفوائد والتعقّبات الفقهيّة والدفاع عن الدّعوة السّلفيّة ورموزها. كقوله: "(تنبيه): يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

و من نحى نحوه من السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب و افتراء و ليست أول فرية على ابن تيمية رحمه الله تعالى، و عليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شدّ الرّحل والسّفر إليها لعموم قوله ﷺ: "لا تشدّ الرّحل إلا إلى ثلاثة مساجد" و المستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط كما يظنّ كثيرون؛ بل هو كل مكان يقصد للتقرب إلى الله فيه سواء كان مسجداً أو قبراً أو غير ذلك.

بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له): فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور، فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد" الحديث أخرجه أحمد و غيره بسند صحيح، وهو مخرّج في "أحكام الجنائز". فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، و يؤّيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه فإنما يطعن في السلف الصالح ﷺ، و رحم الله من قال: و كل خير في اتباع من سلف و كل شر في ابتداع من خلف".

١٠) وقد تنوَّعت أحكام الشيخ على الأحاديث، والعبارات التي استعملها في تضعيف الحديث وردِّه؛ فمنها قوله: (باطل)، (ليس بحديث)، (لا أصل له)، (موضوع بهذا اللفظ)، (لا أعلم له أصلا)، (ضعيف جدا)، (لا أصل له في المرفوع)، (ضعيف)، (منكر لا أصل له)، (لا يصح)، (موضوع)، (منكر جداً)، (ضعيف بهذا التمام)، (كذب لا أصل له)، (كذِب).

١١) طول نفس الشيخ في أبحاثه وتعقباته. وهذا تجده واضحاً منثوراً في كامل الكتاب.

سادسا: طبعات الكتاب.

طبع الكتاب أوّلاً في المكتب الإسلامي ببيروت، سنة ١٣٩٩هـ وصدر منه مجلدا، ثمّ طُبع في مكتبة المعارف بالرياض، السعودية، ووصل فيه إلى المجلد العشرين، في (١٤) جزءاً.

وقد توفي الشيخ رحمه الله، وقد أتمّ مراجعة الكتاب إلى المجلّد السابع، ثم تابعوا طباعة ما بقيَ من عمل الشيخ بإشراف بعض طلاب العلم، فأكملوا الكتاب حتى وصل إلى المجلد العشرين، وقد حوى هذا السّفر الضّخم (٧١٦٢) حديثاً.

والمطالع لكتاب السلسلة يلحظ بوضوح تام أن هناك سمات ظاهرة فيه، منها:

١) الاجتهاد والتجديد، وعدم التقليد.

ولذلك نجده يقول في مقدّمته: "إنني لا أقلِّد أحداً فيما أُصدرُه من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنّما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحّة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني لأرجو الله ﷻ أن أكون قد وفّقت لاتباعها، وتعريف المسلمين عمليا بها، أو ببعضها، راجياً أن يكون في الناشئة من يُجدّد العمَل بهذه القواعد التي هي من أدقّ ما عَرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانيّة"[١].

٢) قوة شخصيته العلمية سواء الحديثية أو الفقهية؛ فترى الفوائد والفرائد متناثرة في ثنايا السلسلة.

٣) جرأته الكبيرة في إظهار رأيه، والردّ على خالف الحقّ الذي رآه كائناً من كان، سواء أكان من المتقدمين أو من معاصريه؛ وكل ذلك بدليل وحجة بيّنة.

٤) إنصافه وتراجعه عما يتبين له أنَّه أخطأ فيه[٢]، فتراه يقول: "(تنبيه): كنت قد أعللتُ الحديث بضعف زمعة بن صالح و عنعنة أبي الزبير و بأنه مخالف للحديث الصحيح المخرج في"الإرواء" ثم وجدت تصريح أبي الزبير بالسماع في مطبوعة جديدة قيمة من آثار السلف و وجدت له شاهدا قويا من حديث عبد الله بن عكيم بهذا اللفظ كنت خرجته في"الإرواء" فأعدت النظر في إسناده؛ فتأكدتُ من صحته فأخرجته مع حديث أبي الزبير في "الصحيحة"".

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٤٢.

[٢] وانظر كتاب "تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحا وتضعيفا"، جمع وإعداد: أبي الحسن محمد حسن الشيخ.

وقال – رحمه اللهُ – في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة"[١]: "لما كان من طبيعة البشر – التي خلقهم الله عليها – العجز العلمي، المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة: ٢٥٥] ؛ كانَ بدهيّاً جداً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أنَّ الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث، وتراجم رواته، وفي الفقه.

وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أنَّ له مذهبين: قديم، وحديث؛ وعليه؛ فلا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام.

وإنَّ مِمَّا يساعد على ذلك – فوق ما ذكرت من العجز البشري – أنَّنا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات، أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحقِّقين، هذا وذاك هو السّر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها؛ فرحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإنَّ من السّهل عليَّ – بإذنه تعالى وتوفيقه – أن أتراجع عن خطأٍ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تُطبع لأوّل مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهدٍ على ذلك"[٢].

المبحث الثاني: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسسة الضعيفة:

المطلب الأول: التعريف بالأصول الشرعية:

أولا: تعريف الأصول الشرعية.

الأصول جمع أصل؛ من معانيه: الأصل: أسفل الشيء؛ يقال: قعد في أصل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثُر، حتى قيل: أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء

[١] "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١/ ٣ ــ ٦).

[٢] "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣ ــ ٦).

إليه. وهو ما يُبنى عليه غيره[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

أما الأصول الشرعية في الاصطلاح: "فهي القواعد الكلية المأخوذة عن النصوص الشرعية، والمتفقة مع روح الدّين ومقاصده العامة"[٢].

فالمطّلع على مجموع أدلة الشّارع يظهر له أنها جاءت لرعاية أهداف ومقاصد معينة، وهي ما يعرف بالحفاظ على الضروريات الخمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال. وقد عهد من الشارع مراعاة هذه المقاصد، ويمكن اعتبار كل مقصد منها أصلا من أصول الشرع.

وهناك أصول ومقاصد أخرى جاءت في الكتاب أو السنة مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما، مثل ليس للإنسان إلا ما سعى، رفع الحرج والمشقة، دفع الضرر، تحصيل المصالح، سدّ الذرائع، الإحسان إلى الغير، حبّ الخير للناس، محاربة الظلم والبغي والعدوان والفساد، البعد عن الشّر والخبث وسفاسف الأمور، التيسير والتسهيل، وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"[٣].

المطلب الثاني: الأصول الشرعية مقياسا في نقد المتون الحديثية عند المحدثين:

الأصول الشرعية حقيقة مقرّرة مستنبطة من نصوص الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو من مجموع دلالاتهما، وبناء على ذلك، لا يتصور وجود تعارض بين الحديث والأصل الشرعي.

وقد بيّن الحافظ ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في اعتبار مقياس مخالفة الحديث للمعقول أنه يُردّ الحديث وإن رواه الثقات، لأن الأصول الشرعية لا تخالف العقول، وقال: "لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من

---

[١] الزبيدي، مادة (أصل). تاج العروس. ٢٧/ ٤٤٧. (لسان العرب) لابن منظور، ص٨٩.

[٢] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٤٥٧.

[٣] "منهاج السنة النبوية" ١/ ١٤٧.

الثقات؛ فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمّ الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره"[١].

وقال الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ما نصّه: "الأدلة الشرعية لا تخالف قضايا العقول"[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول لا يعارضه معقول صريح قط"[٣].

وقال الدكتور مسفر الدميني في ذلك: "مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة، أو المفاهيم والتصورات التي عهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته، وبالتالي نفي نسبته إلى رسول الله ﷺ، لأن الاتفاق بين أصول الشريعة وقواعدها وأحكامها هو الأمر الذي لا يمكن أن تشوبه شائبة ولا ينقضه خبر مهما بلغ إسناده من الصحة"[٤].

فالأصول الشرعية مقياس مهم من مقاييس نقد المتن عند المحدثين، ومعيار من المعايير التي استخدمها المحدثون في هذا الشأن، فإذا جاء الحديث الثابت موافقا لتلك الأصول ومتفقا معها كان ذلك تأكيدا لصحته، أما إذا عارض تلك الأصول والقواعد؛ فينبغي عندئذ العمل على الجمع والتوفيق بينهما ما أمكن، فإن لم يمكن الجمع بينهما أدى ذلك إلى الحكم بوجود علة ما في الحديث، وترتب على ذلك عدم قبوله وردّه.

فمخالفة الحديث ومعارضته للأصول الشرعية والقواعد المقررة المعلومة من الدين بالضرورة سبب مشروع للتوقّف فيه، ووجد من خلال عمل المحدثين أنهم قد نقدوا متون الأحاديث لمعارضتها الأصول الشرعية. كما مرّ مع عائشة رضي الله عنها في تراجعاتها واستفساراتها لرسول الله ﷺ.

---

[١] المصدر السابق ١/ ١٠٦.

[٢] "الموافقات" ٣/ ٣.

[٣] "درء تعارض العقل و النقل" ١/١٤٧.

[٤] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٢٠٧.

ومن الأمثلة أيضاً حديث "لا يدخل الجنة ولد زنى ولا ولده ولا ولد ولده" فهو مخالف لأصل شرعي هو أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه، وعدم محاسبته عما اقترف غيره من معاصي وذنوب، فلذلك حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وقال: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ١٥] "[١].

ومثال آخر حديث "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات...فمن صلى هذه الصلاة وقال هذا القول على ما وصف دفع الله عنه شر الليل والنهار...والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى، ولا يقطع له طريق، ولا يسرق له متاع"[٢]. قال ابن الجوزي عنه: "وهذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، فلا بارك الله فيمن وضعه، فما أبرد هذا الوضع! وما أسمجه! كيف يحسن أن يقال من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى؟"[٣].

فهذه المجازفات لا يمكن قبولها ولا تصديقها، فاشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير دليل على وضع الحديث؛ لأنها مخالفة لأصل شرعي وهو الاعتدال في الأجر والثواب، وأن الأجر على قدر المشقة.

ومن المعاصرين؛ الدكتور مسفر الدميني في كتابه "مقاييس نقد متون السنة" الذي خصّ هذا المقياس في مبحث مستقل، وأيضا الدكتور محمد الصباغ حين تكلمه عن علامات الوضع في المتن؛ فقال: "مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة، أو هدف من أهدافها، أو قاعدة من قواعدها، مثل "خيركم بعد المئتين من لا زوجة له ولا ولد"؛ فحفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة"[٤].

وكذا الدكتور مبارك الدعيلج في كتابه "الوضع في الحديث" فقد أشار إليها تحت نقطة مخالفة الحديث للعقل الصريح والحسّ المشاهد، فقال: "أو أن يكون الحديث مخالفا

---

[١] "الموضوعات"، ٣/ ٣٣٠.

[٢] "الموضوعات"، لابن الجوزي، ٢/ ٤١٦.

[٣] المصدر السابق ٢/ ٤١٦..

[٤] الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه، ص ٣٢٧.

للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "جور الترك ولا عدل العرب"، فالحكمة والمنطق السليم والعقل الراجح تقضي بأن الجور مذموم مهما كان مصدره، والعدل محمود مهما كان منبعه"[١].

وأما عند المصنفات الأخرى فلم يجعلوه أمراً مستقلاً؛ مثل كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" للدكتور صلاح الدين الأدلبي، و"جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف" للدكتور محمد طاهر الجوابي، وكتاب "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً" للدكتور محمد لقمان السلفي.

والشيخ الألباني – رحمه الله – سار على نفس خطى الأئمة من نقد المتون وتضعيف الحديث بسبب مخالفته الأصول الشرعية، والمبحث الآتي يوضح ذلك.

المطلب الثالث: نماذج من الأحاديث المخالفة للأصول الشرعية، وحكم الشيخ الألباني عليها.

وسنرى في هذا المقياس أن كثيرا من الأصول الشرعية التي ردّ الشيخ الألباني بسببها بعض الأحاديث مرجعها إلى الآية أو الحديث، لكن النظر إليها هنا من زاوية أخرى من حيث التقسيم الفني للبحث من أنه يقيسه من زاوية مخالفة الحديث لأصل شرعي ثم يرجع هذا الأصل إلى حقيقته إما إلى آية من كتاب الله أو حديث نبوي؛ لأن المقاصد والأصول الشرعية هو مما جاءت في الكتاب أو السنة أو مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما.

وكان الشيخ الألباني في عمله في ردّ الحديث لمخالفته الأصول الشرعية على التالي:

١– مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه، وأنه لا يحاسب على ذنب غيره.

ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث الواردة في عقوبة الزنا والزاني وأنّ آثاره تتعدى إلى أهله وجوباً، وهي كثيرة جاءت بألفاظ مختلفة منها: حديث "ما زنى عبد قط فأدمن على الزنا إلا ابتلي في أهل بيته".

قال الشيخ الألباني: موضوع. ومما قاله في بطلانه: "ومما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني، وهذا باطل يتنافى مع الأصل المقرر في القرآن "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"[٢].

---

[١] "الوضع في الحديث" ص ٢٣٧.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٥.

قال الدكتور مسفر الدميني معلقا على الحديث: "وهذا الحديث يخالف تلك القاعدة أيضا؛ فليس بالضرورة أن يصل الزنى إلى أهل بيت الرجل عقابا له، ففي ذلك تعدي للعقاب إلى من لم يذنب وهي الزوجة"[١].

وحديث "أولاد الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير". حكم عليه الشيخ الألباني بأنه:"منكر"، وبعد أن ذكر ما في إسناده من ضعف. قال: "والحديث عندي ظاهره النكارة، مخالف لأصل إسلامي عظيم، وهو قول الله -تبارك وتعالى- "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٢] فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير"[٣].

وحديث "لا يدخل ولد الزنا الجنة، ولا شيء من نسله، إلى سبعة أباء". قال الشيخ الألباني: باطل. ونقل مما نقل قول ابن الجوزي بعد سياقه لطرق الحديث وأنها كلها معلولة:"إنّ هذه الأحاديث مخالفة للأصول، وأعظمها قوله تعالى"ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٤].

وقد مضى سابقاً حكم الحافظ ابن الجوزي على مثل هذه الأحاديث، وقوله: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥] "[٥].

٢- مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإيمان بالله و العمل الصالح؛ هو المقياس الحقيقي لقرب الإنسان وبعده عنه، فلا عصبية لون ولا جنس ولا صنعة ولا نسب.

كحديث"اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم، وإياكم والزنج؛ فإنهم قصيرة أعمارهم، قليلة أرزاقهم". قال الشيخ الألباني: موضوع. ثمّ بيّن حال إسناده بأنه مظلم، وقال عن متنه: "وأما متنه فإني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره، وكثر رزقه، والعكس بالعكس، وسواء كانت

[١] "مقاييس نقد متون السنة" ص ٢٠٨.

[٢] فاطر:١٨.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٦٨ رقم ٨٧٧.

[٤] المصدر السابق ٣/ ٤٤٩.

[٥] "الموضوعات" ٣/ ٣٣٠.

هذه الأسباب طبيعية أو شرعية، أما الطبيعية فهي معروفة، وأما الشرعية فمثل قوله صلى الله عليه وسلم:"من أحب أن ينسأ له في أجله، ويوسع له في رزقه؛ فليصل رحمه" رواه البخاري، وقوله "حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويطيلان الأعمار" رواه أحمد وغيره، وهو مخرج في الصحيحة...

فليس من المعقول أن يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويطبعهم بطابع قصر العمر، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول"إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

وخلاصة القول: إنّ هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاقه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرّق بين أمة وأمة أو قوم وقوم"[١].

وحديث "دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه" قال الشيخ الألباني: موضوع.

وهذا الذمّ العام لأمة من الأمم مخالف لذلك الأصل الشرعي في استحالة ذم الشارع الحكيم على أمة خاصة، وعلق الشيخ الألباني بعد بيان ضعف إسناده بقوله: "وأما المتن فلا أشك في وضعه، ولنعم ما فعل ابن الجوزي في إيراده إيّاه في الموضوعات، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه، إذ كيف يعقل أن تذم هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذ بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام؟ "[٢].

ثم ذكر قول ابن القيم الآتي ذكره، وإقرار الشيخ ملا علي القاري عليها، ثم جاء بنقل عن ابن القيم أيضا في صدد التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا قال: ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن" وذكر أحاديث عدة هذا آخرها.

وقد قال ابن القيم: "أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب"، وأقرّه الشيخ ملا علي القاري في موضوعاته[٣].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٦.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٨.

[٣] "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" ملا علي القاري ص ٤٤٢.

وحديث "إذا ذلّت العرب، ذلّ الإسلام" قال الشيخ الألباني: موضوع، ثم أتى على تخريجه، فجاء بنصّ من كتاب ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن الحديث، فقال: هذا حديث باطل، ليس له أصل، ثم بيّن الشيخ الألباني أن له علتان، ثم قال:

"ولولا أنّ في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه، ذلك لأن الإسلام لا يرتبط عزّه بالعرب فقط، بل قد يعزّه بغيرهم من المؤمنين؛ كما وقع ذلك زمن الدولة العثمانية، ولا سيما في أوائل أمرها، فقد أعزّ الله بهم الإسلام، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا"[١].

وأيضا حكم عليه بالوضع في كتابه الآخر "ضعيف الجامع الصغير وزيادته"[٢].

٣- مخالفة الأصل الشرعي في أن الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل، لا على حسان الوجوه.

كحديث "إن الله تعالى لا يعذّب حسان الوجوه، سود الحدق" قال الشيخ الألباني: موضوع، وقال بعد بيان ضعف سنده بنقله عن ابن عراق: "قلت: ولست أشكّ في بطلان هذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع ما ورد في الشريعة، من أنّ الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل؛ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] ، لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه، كالحسن والقبح"[٣].

قال ابن القيم بعد إيراده بعض الأحاديث التي فيها ذكر حسان الوجوه: "وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسّهم: فكذب مختلق، وإفك مفترى"[٤].

٤- مخالفة الأصل الشرعي في أن الإسلام يدعو إلى معالي الأمور، والبعد عن سفاسفها.

كحديث: "كن ذنباً، ولا تكن رأساً" قال الشيخ الألباني: لا أصل له فيما أعلم، ونقل كلام السخاوي بأنه من كلام إبراهيم بن أدهم، وقال: "وهو كلام يمجّه ذوقي، ولا

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٣٠٢.

[٢] "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ص٧١، رقم ٤٩٥.

[٣] السلسلة الضعيفة، ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

[٤] "المنار المنيف" لابن القيم الجوزية، ص ٥٥.

يشهد لصحته قلبي، بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور، والأخذ بالعزائم، فتأمل"[١].

قال الشيخ علي القاري (ت١٠١٤هـ): "هو من كلام إبراهيم بن أدهم"[٢]. وقال الشيخ أبي المحاسن القاوقجي في كتابه "اللؤلؤ المرصوع":"ليس بحديث"[٣].

٥- مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإسلام يدعو إلى إحسان الظنّ بالناس، وأنّ بعض الظنّ إثم.

كحديث: "من حسّن ظنّه بالناس كثرت ندامته"، قال الشيخ الألباني: "باطل،...وهذا الحديث مع ضعف سنده؛ فإنه باطل عندي؛ لأنه يتضمّن الحضّ على إساءة الظن بالناس، وهذا خلاف المقرر في الشرع أنّ الأصل إحسان الظنّ بهم"[٤].

ذكر الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) أنه مروي عن ابن عباس وقال بعدها: "وروي أيضاً مرسلاً مرفوعاً وكلها ضعيفة"[٥].

٦- مخالفة الأصل الشرعي في أن الشريعة أعطت الثواب والجزاء على قدر العمل.

كحديث: "من أصبح يوم الجمعة صائما، وعاد مريضا، وأطعم مسكينا، وشيّع جنازة، لم يتبعه ذنب أربعين سنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. ثم بعد أن بيّن سبب الجرح وعلته بأن في إسناده رواة ضعفاء مجروحون، وجاء بقول ابن الجوزي بأنه موضوع، ثم قال: "ثم إنّ المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا؛ فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها؛ لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم

---

[١] السلسلة الضعيفة"، ١/ ٤٧٦.

[٢] "الأسرار المرفوعة" ص ٢٧٠ رقم الحديث ٣٥٤. وانظر "الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث" أحمد بن عبد الكريم الغزي، ص ١٧٦ رقم ٣٦٤.

[٣] "اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع" ص١٤٣، رقم ٤١٧.

[٤] السلسلة الضعيفة"، ٣/ ٢٩٣.

[٥] "الفوائد المجموعة" للشوكاني ص ٢٣٣.

الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن"[١].

وقال الشوكاني: "وهو موضوع، كما قال ابن الجوزي"[٢].

وحديث "من قرأ "قل هو الله أحد" مئتي مرة، غفرت له ذنوب مئتي سنة" قال الشيخ الألباني: منكر، وبعدأن بيّن أسانيده كلها شديدة الضعف، قال: "على أنّ معناه مستنكر عندي جداً، لما فيه من المبالغة، وإن كان فضل الله تعالى لا حدّ له"[٣].

وحديث "الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. و نقل أقوال أهل العلم في هذا الحديث ومنهم الإمام السيوطي بأن في إسناده متهم، وتبعه ابن عرّاق، ونقل عن السخاوي قول الحافظ ابن حجر بأنه موضوع، ثم قال: "ولا شكّ عندي في بطلان هذا الحديث، وكذا الحديثين قبله، لأنّ الشارع الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في العمامة مثل أجر صلاة الجماعة، بل أضعاف أضعافها! مع الفارق الكبير بين حكم العمامة وصلاة الجماعة، فإنّ العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها: إنها مستحبة، والراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة؛ فأقل ما قيل فيها: إنها سنة مؤكدة، وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها، والصواب أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد؛ فكيف يليق بالحكيم العليم أن يجعل ثوابها مساويا لثواب الصلاة في العمامة، بل دونها بدرجات؟!"[٤].

ونقل الملا علي القاري قول السخاوي بالوضع عن شيخه ابن حجر عن شيخه العراقي طيب الله ثراهم[٥].

فهذه الأحاديث مخالفة لأصل إسلامي وهو الوسطية والاعتدال في كل حكم من أحكام الشرع ومن ذلك الثواب والعقاب، ولهذا يحكم بوضع كل حديث اشتمل على مجازفات

---

[١] السلسلة الضعيفة"، ٢/ ٨٦.

[٢] "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" ص ٣٧٩.

[٣] السلسلة الضعيفة"، ١/ ٤٦٥.

[٤] المصدر السابق، ١/ ٢٥٣.

[٥] الأسرارالمرفوعة" ص ٢٣٤-٢٣٥. وانظر "المصنوع في معرفة الموضوع" الموضوعات الصغرى للملا علي القاري ص ١١٩. رقم ١٧٧.

في الثواب على أعمال لا تعدو أن تكون من صغار الحسنات، وأخرى في إثبات العذاب الأليم على أعمال ليست من الكبائر أو المحرمات.

وأمثال هذه الأحاديث التي فيها ثواب كبير على عمل قليل يسير؛ قال عنها ابن القيم: "وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه"[١].

٧- مخالفة الأصل الشرعي في أن تكليف الإنسان يكون بعد البلوغ.

كحديث "إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النار، يعني: أطفال المشركين" قال الشيخ الألباني: موضوع. ونقل تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الحديث، فقال: "وإنما جزم شيخ الإسلام بوضعه، - وإن كان السند لا يقتضي ذلك -؛ لمنافاة متنه للمقطوع به في الإسلام من الأدلة الكثيرة القاضية بعد التكليف إلا بعد البلوغ، وقيام الحجة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥] ، وقوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ..."الحديث"[٢].

٨- مخالفة الأصل الشرعي في توحيد الله بالعبادة وتنزيهه سبحانه عن أن يشبه أحدا من خلقه.

كحديث "إن الله ﷻ يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار...وذكر حديثا طويلا" قال الشيخ الألباني: منكر، وقال معلقا على تعليل ابن الجوزي للحديث، وإيراده في كتابه الموضوعات: "فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى، وبين الجنة والنار!! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة؛ فمتنه حريّ بالوضع"[٣].

قال الشوكاني:"رواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعا، وفي إسناده: عثمان بن أبي العاتكة ليس بشيء"[٤].

---

[١] "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" ص ٣٦.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٨/ ٣٦٨.

[٣] المصدر السابق، ١٢/ ٩٥١.

[٤] "الفوائد المجموعة" ص ٣٨٨.

وحديث "لو اعتقد أحدكم بحجر؛ لنفعه" قال الشيخ الألباني: موضوع، ونقل عن الشيخ علي القاري قول ابن القيم: "هو من كلام عبّاد الأصنام الذي يحسنون ظنهم بالأحجار"[١].

قال الشيخ الغزي في كتابه "الجد الحثيث في ما ليس بحديث": "كذب لا أصل له، كما قال ابن تيمية وابن حجر وغيرهما"[٢].

وذكره العجلوني في كتابه "كشف الخفاء"[٣] وأتى بحكم ابن تيمية: كذب، وابن حجر: لا أصل له، ونقل كلام ابن القيم الآنف الذكر.

فهذه الأحاديث الدالة على نسبة فعل إلى الله تعالى غير وارد في الأحاديث الصحيحة، أو على الشرك بالله كاعتقاد النفع بالأحجار؛ تصادم العقيدة الإسلامية.

٩- مخالفة الأصل الشرعي في أنّ مجرد الندم من الذنب لا يكفي بل لا بدّ من التوبة النصوح.

كحديث "من أذنب ذنبا، فعلم أنّ الله قد اطلع عليه، غفر له، وإن لم يستغفر" قال الشيخ الألباني: موضوع، وبعد تخريجه وبيان العلة أنّ في إسناده راوٍ متروك، قال: "ومما يبطل هذه الأحاديث الأربعة[٤]، ما تقرّر في الشريعة أنّ النجاة لا تكون بمجرد الندم والعلم أن الله مطّلع على الذنب، بل لابدّ من التوبة النصوح"[٥].

وهذه الأحاديث والنماذج ما هي إلا قطرات قليلة وجزء يسير من عشرات الأحاديث التي تكلم عليها الألباني- رحمه الله - وضعفها بسبب مخالفتها الأصول الشرعية.

الخاتمة:

الحمد لله وحده الذي أنعم عليّ بإتمام البحث، وآخراً أسجل هنا أهم نتائجه، فيما يلي:

١) أنّ علماء الحديث قد حكّموا الأحاديث بالنظر إلى الإسناد والمتن معا، وليس صحيحا ما يردده المستشرقون وأذنابهم من أنهم اعتنوا بالإسناد فقط.

---

[١] "السلسلة الضعيفة"، ١/ ٦٤٧.

[٢] ص ١٨٣، رقم ٣٩١.

[٣] "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" ٢/ ١٧٧، رقم ٢٠٨٧، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

[٤] برقم (٣٢٥-٣٢٤-٣٢٣-٣٢٢). من "السلسلة الضعيفة.

[٥] المصدر السابق، ١/ ٤٩٦-٤٩٧.

٢) أهمية تطبيق مقاييس نقد متون الأحاديث عند المحدثين.

٣) علو كعب الشيخ الألباني في هذا المضمار، وأنه ممن خاضه بعلم وحرفة على حسب مقتضيات الصناعة الحديثية، و لم يشذّ عن أهل الحديث.

٤) أهمية التمييز بين الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن الصحيحة، وبيان خطر آثار الأحاديث الضعيفة والموضوعة السيئة على الأمة الإسلامية.

٥) كان للعناية بمقياس مخالفة الحديث للأصول الشرعية في ردّ و تضعيف الحديث الشريف أثر في بيان أن أهل الحديث لم يغضوا الطرف في الكلام عن المتن وإن كان السند سليما.

٦) الأصل اتفاق الأحاديث النبوية مع الأصول الشرعية والقواعد المقررة الكلية، لأنهما من بابة ومنبع واحد، ولأن شريعة الله تعالى لا تختلف ولا تتناقض.

٧) كانت عناية الشيخ الألباني بنقد متون الأحاديث وإعماله لتلك القواعد والمقاييس أثر واضح في بعث هذا العلم مرة ثانية، وبناء على ذلك يمكن أن يعد رائدهم وعمدتهم في هذا المجال في العصر الحاضر.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فهو وحده تعالى الموفق والمعين.

المصادر والمراجع:

١) الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة: للزركشي، تحقيق: رفعت فوزي، دار الخانجي بمصر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لملا علي القاري. تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان الدوري، دار العلوم، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

٤) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي البلجرامي الهندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧٧م.

٥) تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحاً وتضعيفا: جمع وإعداد: أبي الحسن محمد حسن الشيخ، مكتبة المعارف بالرياض، ط١، ١٤١٣هـ/٢٠٠٢م.

٦) تقدمة كتاب الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد في الهند، ط١، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧) التمييز: لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة

الكوثر بالرياض، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨) ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني: لعاصم عبد الله القريوتي، دار المدني للطباعة والنشر بجدة، بدون تاريخ.

٩) ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني: جمع عبد الله بن محمد الشمراني، دار ابن الجوزي.

١٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ببيروت، بدون تاريخ نشر.

١١) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: لأحمد بن عبد الكريم الغزي، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٢) حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه: لمحمد بن إبراهيم الشيباني، نشر الدار السلفية بالكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م..

١٣) دراسات في منهج النقد عند المحدثين: لمحمد علي العمري. دار النفائس، الأردن.

١٤) درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

١٥) السيدة عائشة وتوثيقها للسنة: لجيهان رفعت فوزي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت.

١٨) الصحيح: لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله الجعفي، دار السلام بالرياض، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٩) الصحيح: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار السلام بالرياض، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٠) صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني: لعطية بن صدقي علي سالم عودة، دار الآثار باليمن، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: الألباني. المكتب الإسلامي ببيروت. ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق عبد الكريم الخضير، دار المنهاج بالرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للشوكاني. المكتب الإسلامي ببيروت.

٢٤) كتاب العلل: لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق سعد الحميد، بدون دار نشر. ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م،

٢٥) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعجلوني، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

٢٦) لسان العرب: لابن منظور. طبعة دار المعارف، القاهرة.

٢٧) اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع: لأبي المحاسن القاوقجي، تحقيق: فواز زمرلي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٨) محمد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة: لإبراهيم العلي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: لحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت. ط١، ١٣٩١هـ.

٣٠) المصنوع في معرفة الموضوع "الموضوعات الصغرى": للملا علي القاري. تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣١) المعجم الوسيط: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٢) مقاييس نقد متون السنة: لمسفر الدميني. ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، بدون دار نشر.

٣٣) مقدمة ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٤) مقدمة كتاب الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٣٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن القيم الجوزية. تحقيق: يحي بن عبد الله الثمالي، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٦) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: لمحمد مصطفى الأعظمي، دار الكوثر بالرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٧) منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج النقدي الغربي: لأكرم ضياء العمري. مركز الدراسات والإعلام دار أشبيليا بالرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٨) الموضوعات: لابن الجوزي. تحقيق: نور الدين بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٩) الوضع في الحديث: لمبارك بن محمد الدعيلج، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. دون دار نشر.